مجلة العلوم الزراعية العراقية - 37 (4) : 123 - 130، 2006 الحيالي

قياس وتحليل بعض العوامل المؤثرة في التضخم في العراق للمدة 1992-2002

علي درب كسار الحيالي
قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة / جامعة بغداد

المستخلص

هذا البحث هو محاولة لتحليل التأثير الكمي للعوامل الداخلة في أحد النماذج الاقتصادية للتضخم التي تعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أحد مؤشرات التضخم من خلال تأثره بجملة عوامل منها الرقم القياسي لسنة سابقة وسرعة نمو سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية فضلا عن معدل نمو رصيد العملة الصادرة من البنك المركزي. تم استعمال الأرقام القياسية لأسعار المستهلك باعتبار سنة 1988 سنة أساس في الحالة الأولى وسنة 1993 كسنة أساس في الحالة الثانية. توصل البحث إلى نتائج تؤكد إمكانية استخدام الأرقام القياسية كمؤشر للتضخم إذا استوفت بعض الشروط بمدى حسابها بصيغ دقيقة ، وان تغيير سنة الأساس مشروط بمرور مدة زمنية مناسبة تمكن من تلمس التغيرات الحاصلة.

The Iraqi Journal of Agricultural Sciences, 37(4) : 123 – 130, 2006 Al-Hiyali

MEASUREMENT AND ANALYSIS OF SOME FACTORS AFFECTING INFLATION IN IRAQ DURING 1992-2002

Ali. D. K. Al-Hiyali
Agricultural Econ.Dept
College of Agriculture - University of Baghdad

ABSTRACT

The objective of this study was to analyze the quantitative effect of some factors in one of the inflation economic models, when taking in account the consumer price index as one of the inflation indicators which could be affected by some factors such as, consumer price index of previous year, average growth in exchange rate of local currency per foreign currency, in addition to average growth of currency issued by the Central Bank. The consumer price index was used in constant price for the year1988 as a first alternative and for 1993 for the second alternative. The results revealed that it is possible to use the index numbers as an indicator for inflation if some conditions such as the accuracy of estimation are possible. The change of the base year should be conditioned within the convenient period of time to pass to get the changes.

المقدمة

لا يخفى على احد سواء من المختصين أو غيرهم ما للتضخم من آثار جمة على أي اقتصاد يمسك بمرافقه ويحد من نموه وينهك حتى مواطن القوة في هذا الاقتصاد أو ذاك. وتعددت الدراسات والبحوث التي حاولت كشف تلك الآثار التي يتركها التضخم في جوانب أي اقتصاد وما يتعدى ذلك من تأثير على نواحي الحياة الأخرى الاجتماعية منها والنفسية والاقتصادية. كانت الأرقام القياسية إحدى تلك الوسائل أو المؤشرات الكاشفة للتضخم.

تعد الأرقام القياسية وسيلة لمتابعة التغيرات التي تطرأ على الظواهر لتفسير دراستها وفهمها واستخدامها في كثير من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية . إن الأرقام القياسية شائعة الاستعمال فمنها الأرقام القياسية لنفقة المعيشة ، وللأجور ولأسعار الجملة والمفرد والأرقام القياسية للإنتاج الصناعي والزراعي......الخ. إن الرقم القياسي ما هو إلا عدد نسبي وغالبا ما تكون الظواهر التي يقيسها هذا الرقم هي ظواهر اقتصادية كأسعار السلع أو كمياتها المستهلكة أو التغيرات الحاصلة في الأجور ومستويات المعيشة ، كما إن هناك تغيرات لظواهر اجتماعية وتربوية يمكن أن تقاس بهذا الرقم أيضا. من بين فوائد الأرقام القياسية ما هو مستخدم في التعرف على الأحوال الاقتصادية وذلك بمقارنة أرقام الأسعار بغيرها من الأرقام ومنها ما يستعمل للتعرف على الاتجاه العام والتغيرات الموسمية لسلاسل الأرقام بعد تركيبها على مر السنين لاسيما ما كان منها معبرا عن الإنتاج والمبيعات والمخزون والصادرات والواردات لعديد من السلع ، ومنها ما يمكن التنبؤ بالظاهرة وذلك باستعمال الأرقام القياسية الخاصة بها وان كان من الواجب اتخاذ الحيطة عند استعمالها لهذا الغرض ومراعاة بعض النواحي الإحصائية المتعلقة بهذا الموضوع(4).

*تاريخ استلام البحث 2006/3/4 ، تاريخ قبول البحث 2006/9/25

المشكلة هي هل تستطيع الأرقام القياسية (منها المستعملة في البحث) أن تكون مؤشرا حقيقيا للتضخم نستطيع به أن نكشف مواطن الخلل ونرصد الاختلالات في الاقتصاد ونعتمد على نتائجها وتعميمها واستعمالها في رسم السياسات أم إنها تعد مؤشرا نوميء به إلى وجود التضخم فحسب مع التسليم بوجود كثير من المشاكل في حساب تلك الأرقام.

يفترض البحث إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يعني كلفة السلة الاستهلاكية في مدة معينة يتأثر بجملة من العوامل من أهمها معدل نمو سعر الصرف والرقم القياسي للإنتاج الصناعي فضلا عن سرعة نمو الكتلة النقدية المطروحة في السوق وكذلك يتأثر هذا الرقم القياسي المحسوب بنظيره لفترة زمنية متخلفة عنه. كما يفترض البحث إن تغيير سنة الأساس لن يؤثر في النتائج وان تأثير التغيير في سنة الأساس سيكون مشروطا بمرور مدة زمنية مناسبة تسمح بتلمس الكثير من التغييرات.

يهدف البحث إلى ما يأتي:-

اختبار مدى تحقق الفرضية المطروحة ، أي تحديد مدى تأثر الأرقام القياسية بالعوامل المشار إليها في الفرضية فضلا عن الكشف عن أهمية العوامل الأخرى التي لم يستطع البحث أن يؤشرها .

مدى تأثر النتائج المتحصل عليها عند تغير سنة الأساس للأرقام القياسية وكما سيتم توضيحه في متن البحث.

طريقة العمل

عان كثير من البحوث والدراسات من مسألة تعد في غاية الأهمية ألا وهي مشكلة البيانات حيث إن أغلب البيانات تتسم في كثير من الأحيان بالتناقض بين مصدر وآخر ، مما يزيد من الجهود التي تبذل لحل بعض أوجه ذلك التضارب والتناقض في حين إن أوجها أخرى تظل بشكل أو بآخر مما يجعل انعكاسها على نتائج التحليل أمرا واردا ، إذ كما هو معروف لدى المختصين إن طبيعة التحليل الكمي سواء كان قياسيا أو رياضيا يتسم بقدر كبير من التأثر بذلك التناقض. فضلا عن ذلك فان افتقار البحث لبعض البيانات تعد مشكلة أخرى ، ناهيك عن عدم وجود بيانات كاملة أو عدم ورود تفاصيلها بالأيام والأسابيع والأشهر أو صعوبة الحصول عليها من مصادرها الأصلية وأحيانا تعطى بشكل سنوي . كل هذه المحددات تنعكس بشكل أو بآخر على نتائج التحليل ثم على جميع المناقشات التي ستطرح للجدل العلمي.

إن البحث المقدم هنا هو محاولة لتحليل التأثير الكمي للعوامل الداخلة في أحد النماذج الاقتصادية للتضخم .

وقد عد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أحد مؤشرات التضخم والذي يتأثر بدوره بمجموعة عوامل مثلت أنموذج الانحدار المعتمد في البحث(1).

P_t = الرقم القياسي للأسعار والمحسوب هنا بعلاقة كلفة السلة الاستهلاكية في شهر معين مقارنة بمثيلتها في شهر سابق (P_{t-1}).

E_t = سرعة نمو سعر الصرف للوحدة النقدية المعتمدة (دينار) أمام الدولار الأمريكي محسوبة كمعدل خلال شهر وعلى أساس سعر الصرف الرسمي للبنك المركزي .

Y_t = الرقم القياسي للإنتاج الصناعي خلال شهر.

Mo_t = سرعة نمو الكتلة النقدية الصادرة من البنك المركزي خلال شهر وعلاقتها بشهر سابق (Mo_{t-1})

وعلاقة المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك P_t) بالمتغيرات المستقلة مثلت بالصيغة الدالية الآتية:-

$$P_t = E_t^{\alpha_1} * Y_t^{\alpha_2} * P_{t-1}^{\alpha_3} * Mo_{t-1}^{\alpha_4} \qquad (1)$$

ويمكن تبسيط المعادلة 1 بأخذ لوغاريتم الطرفين:

$$LinP_t = \alpha_1 LinE_t + \alpha_2 LinY_t + \alpha_3 LinP_{t-1} + \alpha_4 LinMo_{t-1} \qquad (2)$$

بناء على ما تقدم فان المحددات المشار إليها في أعلاه جعلت البحث يتجاوز على النموذج المشار إليه في المعادلتين 1 و 2 إلى الأنموذج الآتي:

$$LinP_t = \alpha_1 LinE_t + \alpha_2 LinP_{t-1} + \alpha_3 LinMo_{t-1} \qquad (3)$$

مجلة العلوم الزراعية العراقية - 37 (4) : 123 - 130 ، 2006 الحيالي

إذ أن:–

P_t = الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 1992-2002.

E_t = سرعة نمو سعر الصرف للدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي للمدة 1992-2002.

P_{t-1} = الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة 1991-2001.

Mo_{t-1} = سرعة نمو رصيد العملة المصدرة من البنك المركزي للمدة 1991-2001.

مما يجدر ذكره انه تم استعمال الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق وفقا لحالتين:–

الحالة الأولى:– الرقم القياسي لأسعار المستهلك باستعمال سنة 1988 كسنة أساس.

الحالة الثانية:– الرقم القياسي لأسعار المستهلك باستعمال سنة 1993 كسنة أساس.

النتائج والمناقشة

قبل مناقشة النتائج المتحصل عليها ، لابد من الإشارة إلى بعض المفاهيم الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع بحثنا والتي سنرتكز عليها عند مناقشة نتائج البحث.

عالجت النظرية الكمية للنقود الأمور المتعلقة بالأسعار بأنها نظرت إلى إن حجم الكميات النقدية هو الذي يحدد مستوى الأسعار ، وقد ميز الكلاسيك بين الأسعار النسبية وبين المستوى العام للأسعار أو الأسعار المطلقة. فالأسعار النسبية تتوقف في حالة المبادلة على كلفة الإنتاج والنقل على كمية العمل الضروري لإنتاجها(ساعات/عمل) . إذن العلاقة بين متوسط السعر وبين كمية النقود هي ما يطلق عليها اصطلاح النظرية الكمية للنقود. يضاف إلى ذلك إن العلاقة بين تغيرات عرض النقود وبين تغيرات مستوى الأسعار هي تماما بنفس النسبة(3).

تشكل النظرية الكمية للنقود أساس الطلب الكلي في النظرية الكلاسيكية. بحسب الفهم الكلاسيكي فان تحقيق التناسب بين مستوى الأسعار وكمية النقود المتداولة بافتراض مرونة الأسعار وعدم وجود رغبة لدى الأفراد للاحتفاظ بأرصدة نقدية معطلة.من دون الدخول في تفصيلات الاشتقاقات الرياضية نستطيع القول ووفقا لما جاءت به الأدبيات الاقتصادية فان زيادة عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار دون التأثير في الناتج الحقيقي أو حجم الاستخدام ، وبالعكس فان الانخفاض في عرض النقود سيؤدي إلى انخفاض في حجم الطلب الكلي مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار دون التأثير على حجم الناتج أو حجم الاستخدام.

فضلا عن ذلك فان من الممكن إثبات إن أي تغير في كمية النقود لكل مستهلك بالكمية (t) سوف ينتج عنه تغير في سعر النقود لكل سلعة بنفس الكمية (t) ولكنه سوف يترك القطاع الحقيقي بدون تأثير فلو كان هناك توازن ثم حدثت زيادة في كمية النقود لكل مستهلك بالعامل (t) فان كل مستهلك سوف تكون لديه الرغبة في إبدال السلع بالنقود وكنتيجة لذلك فان أسعار السلع سوف تزداد حتى لا تزداد كمية النقود الموجودة عن الكميات التي في حوزة المستهلكين (2) .

بناء على ما تقدم ، وبعد صياغة الأنموذج تم حساب تأثير العوامل المستقلة المشار إليها سابقا في العامل التابع كما يأتي:–

1 – الأنموذج الأول: – علاقة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (باعتبار سنة 1988 كسنة أساس) بالمتغيرات التوضيحية.

2 – الأنموذج الثاني: – علاقة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (باعتبار سنة 1993 كسنة أساس) بالمتغيرات التوضيحية.

الأنموذج الأول:–

$$P_t = -1.09 + 0.259E_t + 1.028P_{t-1} + 0.142Mo_{t-1}$$

$$t \quad (-0.73) \quad (1.74) \quad (9.3) \quad (0.74)$$

$$R^2 = 0.97 \qquad F = 45.65 \qquad D.W = 2.36$$

من ملاحظة الأنموذج الأخير وبعد استيفائه وتجاوزه لكافة الاختبارات القياسية كمشكلة الارتباط الخطي المزدوج (Multicollinearity) ومشكلة عدم تجانس تباين الخطأ (Heteroscedasticity) ومشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) يمكن الإشارة إلى ما يأتي:–

لقد ثبتت معنوية الأنموذج عند المستويات المقبولة إذ تفوقت قيمة F المحسوبة على نظيرتها الجدولية ، وهذا

مجلة العلوم الزراعية العراقية - 37 (4) : 123 - 130 ، 2006

يعني وجود علاقة حقيقية أو معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج وهذا ما نطلق عليه بمعنوية الانحدار، حيث يظهر لنا هذا الاختبار إن الانحدار معنوي أي إن إضافة الحدود $B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3$ إلى الأنموذج المبسط $Y_i = B_0 + U_i$ له تأثير معنوي على الانحدار.

من ملاحظة قيمة R^2 والمساوية إلى 0.97 نجد إن المتغيرات المشار إليها في الأنموذج قد استطاعت أن تفسر 97% من التغيرات في المتغير التابع، وهو ما يشير بشكل واضح إلى أن الأنموذج استطاع حصر الجزء الأكبر من تلك المتغيرات المؤثرة فعلا في المتغير التابع.

بالرجوع إلى إشارة وقيمة معاملات الانحدار نلاحظ إن قيمة المعامل b_1 والتي تفسر علاقة الأرقام القياسية بسرعة نمو سعر الصرف للدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي كانت موجبة ومساوية إلى 0.259 ، والذي يعني زيادة معدل نمو سعر الصرف بنسبة 10% يؤدي إلى زيادة الأرقام القياسية بنسبة 2% ، ولم تثبت معنوية هذا المعامل عند المستويات المقبولة .

للوقوف عند علاقة E_t بالرقم القياسي لأسعار المستهلك نجد أن الإشارة الموجبة تشير إلى العلاقة المنطقية بينهما إذ أن انخفاض قيمة العملة والمعبر عنها بزيادة أسعار الصرف للعملة المحلية أمام الدولار الأمريكي سوف يدفع بمستويات الأسعار نحو الارتفاع والمتأثر فعلا بهذا الانخفاض. تمت ملاحظة هذا وبشكل واضح خلال مدة التسعينات حينما كان يتعرض العراق للعقوبات الدولية إذ انخفضت قيمة العملة إلى مستويات متدنية . من ملاحظة الجدول 2 نجد إن معدل النمو في سعر الصرف بلغ عام 1994 أعلى مستوياته 518.9 كما نلاحظ الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بلغت أعلى مستوياتها هذه السنة 492.2 (جدول 1) . فضلا عما ذكر كان لانخفاض الكميات المعروضة وعدم رفد السوق المحلية بالبضائع والمتأثر بانخفاض معدلات الاستيرادات بشكل كبير كل ذلك أدى إلى ارتفاع المستويات العامة للأسعار وارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك سنة تلو الأخرى.

جدول 1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق (1988=100) و (1993=100)

السنة	الرقم القياسي العام (1988=100)	معدل النمو %	الرقم القياسي العام (1993=100)	معدل النمو %
1991	462	187.0	18	185.0
1992	849	83.8	33	83.6
1993	2611	207.5	100	207.7
1994	15462	492.2	558	458.1
1995	69792	351.4	2627	370.8
1996	59021	-15.4	2242	-14.7
1997	72610	23.0	2759	23.1
1998	83335	14.8	3167	14.8
1999	93816	12.6	3565	12.6
2000	98486	5.0	3743	5.0
2001	114613	16.4	3455	16.4
2002	136752	19.3	5197	19.3

المصدر: بيانات منشورة عبر الانترنيت عن البنك المركزي العراقي– المديرية العامة للاحصاء النشرة السنوية–2003

مجلة العلوم الزراعية العراقية - 37 (4) : 123 - 130 ، 2006 الحيالي

جدول 2. معدل صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي

السنة	دينار عراقي/دولار أمريكي	معدل النمو
1991	10	150
1992	21	110
1993	74	252.4
1994	458	518.9
1995	1674	265.5
1996	1170	-30.1
1997	1471	25.7
1998	1620	10.1
1999	1972	21.7
2000	1930	-2.1
2001	1929	-0.1
2002	1957	1.5

المصدر : بيانات منشورة عبر الانترنيت عن البنك المركزي العراقي– المديرية العامة للإحصاء النشرة السنوية–2003

أما فيما يتعلق بالمتغير الثاني P_{t-1} وهو الأرقام القياسية لسنة سابقة والذي جاءت إشارته موجبة لتعكس العلاقة الموجبة والمنطقية إذ تتأثر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة معينة بسابقتها لسنة متخلفة عنها زمنيا . وقد ثبتت معنوية هذا المعامل عند المستويات المقبولة.

وفيما يتعلق بالمتغير الثالث وهو سرعة نمو رصيد العملة الصادرة من البنك المركزي للمدة -2001) (1991 ، جاءت إشارة المعامل موجبة ولتعكس المنطق الاقتصادي الذي يشير إلى أن زيادة عرض النقود ستؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الذي يفوق المعروض من السلع وبالتالي ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار دون التأثير في حجم الناتج الحقيقي أو حجم الاستخدام حيث أنهما يعتمدان على العوامل الحقيقية المتعلقة بعرض العمل والظروف الفنية للإنتاج. وعلى العكس فان الانخفاض في عرض النقود سيؤدي إلى انخفاض حجم الطلب الكلي مما سيؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار. وحسب قيمة المعامل الثالث والبالغة 0.142 فان زيادة نسبة معينة في عرض النقود سيؤدي إلى زيادات بالرقم القياسي مقدارها 0.142 أي أقل من نسبة زيادة النقود. وحيث أن الصيغة المستعملة هي اللوغاريتمية المزدوجة أي إن كلا من معاملات الانحدار المستعملة وهي b_3, b_2, b_1 هي مرونات ، وبما إن قيم كل من b_3, b_1 أقل من واحد ، لذا يمكن القول بانخفاض درجة استجابة التغير في الأرقام القياسية للتغيرات التي تحدث بكل من المتغيرين E_t , Mo_{t-1} .

جدول 3. رصيد العملة الصادرة من البنك المركزي (مليون دينار)

السنة	مجموع الرصيد الكلي (أوراق نقدية + مسكوكات)	معدل النمو
1991	22957	53.04
1992	39848	73.6
1993	68692	72.4
1994	209753	205.4
1995	619906	195.5
1996	910171	46.8
1997	976043	3.9
1998	1225068	25.5
1999	1346955	9.9
2000	1521884	12.9
2001	1891210	24.3
2002	2184423.9	15.5

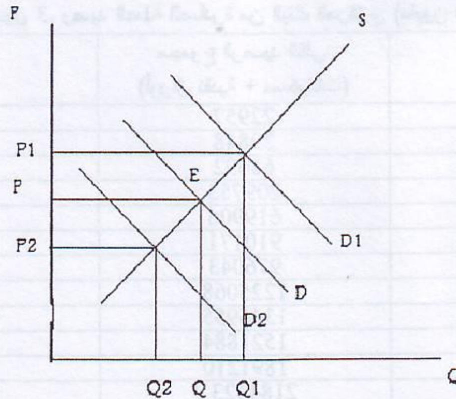
المصدر: بيانات منشورة عبر الانترنيت عن البنك المركزي العراقي– المديرية العامة للإحصاء– النشرة السنوية–2003

الأنموذج الثاني:– علاقة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (باعتبار سنة 1993 كسنة أساس) بالمتغيرات التوضيحية:

$$P_t = -1.054 + 0.254E_t + 1.032P_{t-1} + 0.155Mo_{t-1}$$
$$t \quad (-0.924) \; (1.745) \quad (9.453) \quad (0.832)$$
$$R^2 = 0.97 \qquad F = 47.64 \qquad D.W = 2.6$$

لم تختلف النتائج المتحصل عليها من الأنموذج الثاني عن نتائج الأنموذج الأول ، وهو ما حدا بالباحث تجاوز التفسيرات التي لم تختلف عن سابقتها . كان من أهم أهداف البحث ملاحظة أي اختلافات كانت ستظهر في حال تغيير سنة الأساس. ولعل عدم ظهور اختلافات في التحليل قد يعود إلى قصر المدة الزمنية بين سنتي الأساس المستعملتين. حيث إن من أهم أسباب تغيير سنة الأساس هو مضي سنوات عديدة على سنة الأساس الأصلية حيث يصبح من الواجب اختيار سنة أساس جديدة وذلك لعوامل كثيرة منها حالة الأسعار وزيادة اختلاف مناسيب الأسعار مما يؤدي إلى عدم دقة متوسطها وكذلك يصبح من المحتمل بعد مضي فترة طويلة اختلاف نمط الاستهلاك مما يجعل من الصعب إنفاق مجموع السلع المستهلكة في سنتي الأساس والمقارنة(4). وقد يعود السبب في عدم وجود هذه الاختلافات إلى استقرارية المتغير المعتمد وان الأسعار هي في صعود مستمر مما يعكس ذلك التضخم الجامح الذي مر به الاقتصاد.

إن تأثر الأرقام القياسية بكل من متغيري سعر الصرف وحجم الكتلة النقدية كان متدنيا وقد يعزى ذلك إلى أسباب منه انخفاض عدد المشاهدات والبالغة 11 مشاهدة ، فضلا عن إن قياس تأثر الأرقام القياسية بهذين المتغيرين سيكون أكثر وضوحا لو اخذ على مستوى الشهر الواحد أو حتى الأسبوع وليس على مستوى السنين ، إذ إن تصرف الأفراد سيكون حاسما وسريعا في مدة زمنية قصيرة متمثلة بالأشهر. تمت الإشارة إلى أهمية هذا المحدد والمقصود به القصور في البيانات وبالتالي كانت النتائج تشير إلى وجود تأثير لهذه العوامل مجتمعة على العامل التابع. نخلص إلى القول إن الأرقام القياسية تستطيع أن تشير بشكل مناسب إلى مناطق الخلل في الاقتصاد والتي تؤدي إلى ظهور مؤشرات التضخم فضلا عن تأشير أسباب هذا الظهور. فمثلا إن ضخ كميات كبيرة من العملة النقدية وبأشكال عدة منها على سبيل المثال لا الحصر زيادة متوسطات الدخل الفردي (الراتب الشهري) لعموم الموظفين بالشكل الذي يجعل في متناول الفرد كميات من الأوراق المالية تزيد في قدرته الشرائية (ولكنها قدرة شرائية غير حقيقية) سيصطدم بها عندما يتجه إلى السوق ليشتري بها ما يعتقده يغطي احتياجاته فيجد أن الكمية المعروضة من بضائع وخدمات قليلة ويجد إزاء ذلك ارتفاعا كبيرا في الأسعار تلتهم الزيادة الحاصلة في الدخل النقدي وتدعى هذه الظاهرة بخداع النقود (Money illusion) ويمكن التعبير عن ذلك بالرسم البياني الآتي (شكل 1):

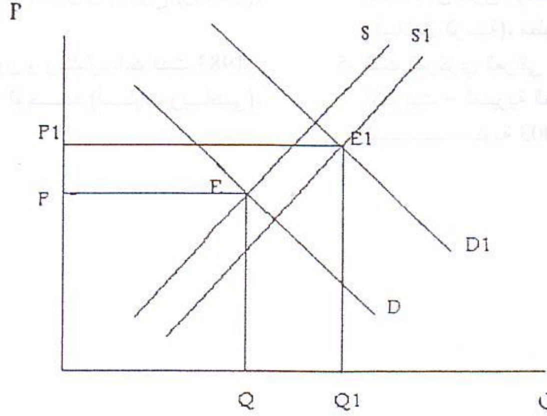


شكل 1 أثر تغير كمية وسعر التوازن في ظل ثبات العرض

في الرسم البياني وعلى افتراض ثبات الكميات المعروضة فان زيادة الطلب على سلعة معينة المتأتي من زيادة القدرة الشرائية المتمثلة بزيادة متوسط الدخل الفردي يؤدي إلى ارتفاع سعر وكمية التوازن،

وبالعكس في حالة انخفاض الطلب على السلع فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض سعر وكمية التوازن.

بافتراض عدم ثبات العرض أي انه يتغير ولكن ليس بنفس تغير الطلب سنجد إن سعر وكمية التوازن سينتقلان إلى مستوى جديد وكما يشير إليه الشكل البياني 2



شكل ٢ اثر تغير كل من الطلب والعرض على سعر التوازن

بناء على ما سبق فإن الحصول على نتائج دقيقة كان مرتبطا إلى حد بعيد بدقة حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحد ذاته حيث إن اعتماد الجهات ذات العلاقة على صيغة معينة من صيغ الرقم القياسي وهي صيغة (لاسبير) ، حيث تفترض هذه الطريقة بقاء المستهلكين على وضعهم السابق وان أذواقهم لم تتغير في المدة بين سنتي الأساس والمقارنة وإنهم سيستمرون في استهلاك نفس كميات السلع بصرف النظر عن ارتفاع الأسعار أو انخفاضها بينما هناك في حقيقة الأمر تحول من السلع التي ارتفع سعرها إلى السلع التي انخفض سعرها، وهذا يعني ان رقم لاسبير تحيز إلى الأعلى حيث إن النفقات اللازمة للحصول على نفس الكميات تكون أعلى من النفقات اللازمة للحصول على نفس درجة المنفعة وطبيعي إن هذا التحيز يزداد عندما تطول المدة بين سنتي المقارنة والأساس. هذا ولم تتغير النتائج بتغيير سنة الأساس حيث كانت النتائج متقاربة بين النموذجين وقد يعود السبب كما أسلفنا إلى قرب الفترة بين سنتي الأساس بما لا تسمح بحدوث تغييرات جوهرية. كما كان تأثير أسعار الصرف موجبا ولكنه غير معنوي وقد يعود ذلك إلى العشوائية التي كان يفرض بها سعر الصرف في السوق العراقية بحيث إن ذلك كان مرتبطا بقرارات أشخاص وليس على أساس العرض والطلب بل ويتعدى ذلك إلى تقييم مغالى به أو مبخس لقيمة العملة المحلية وظهر خلال عقد التسعينات ما يسمى بالهامش السياسي والذي يعني ارتباط سعر صرف العملة المحلية بالعملة الأجنبية بالأحداث السياسية التي أثرت وبشكل كبير على ذلك.

إن قيام الحكومة بطبع كميات كبيرة من العملة وبمختلف فئاتها من دون النظر إلى حاجة السوق الفعلية فضلا عن السياسات المتبعة آنذاك كسياسة دعم المحاصيل الزراعية وشرائها من الفلاحين والمزارعين بأسعار مشجعة استوجب قيام الحكومة بإصدار النقد غير المتوازن دفع بالأسعار إلى مستويات مرتفعة. هذا واستنادا إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها نوصي انه لأجل القيام بدراسات اقتصادية يعتد بنتائجها لابد من الاعتماد على قاعدة بيانات صحيحة وحديثة ووضعها بين أيدي الباحثين للوصول إلى نتائج تهم صانعي السياسة ومتخذي القرار. كذلك فان الاهتمام بحساب سعر صرف واقعي ومنطقي حيث انه غالبا ما يحدث تشوه في هيكل أسعار الصرف حتى تلك المعتمدة على واقع السوق نظرا لما يكتنف السوق من تشوهات في تركيبها. عليه فان من الضروري الاهتمام الكبير بالسياسات النقدية والمالية لأنها تعد الحجر الأساس في توضيح الصورة لاقتصاد يعاني من مشاكل عدة كالاقتصاد العراقي.

المصادر

1- بيلياكوف ، أ.ب.2002. التحليل الكمي للعوامل الداخلة في أحد النماذج القياسية للتضخم (باللغة الروسية) . المؤتمر العلمي لكلية الاقتصاد جامعة سانكت بطرس بورغ الحكومية، المطبعة المركزية، كلية الاقتصاد،جامعة بطرس بورغ (روسيا)، ص111.

2- جيمس .م.هندرسون و ريتشارد.ا.كواندت.1983. نظرية اقتصاديات الوحدة (أسلوب رياضي). ترجمة الدكتور متوكل عباس مهلهل. دار ماكجروهيل للنشر، انك. ص 321.

3- خزعل البيرماني.1977. مبادئ الاقتصاد الكلي. مكتبة التحرير بغداد.ص132.

4- محمود حسن المشهداني و محمد مناجد عيفان. 1983. من طرق الإحصاء (الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية)، مطبعة جامعة بغداد. ص 30.

5- البنك المركزي العراقي . بيانات منشورة عبر الانترنيت – المديرية العامة للإحصاء – النشرة السنوية 2003. www.Google.com